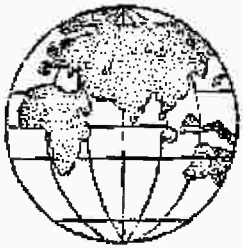

سير الزمان

الحرب التجارية
بين بريطانيا واليابان

عوامل التجانس في الشرق العربي
للدكتور شهبندر

نكبة الاقتصاد الزراعي المصري
لتوفيق البازجي

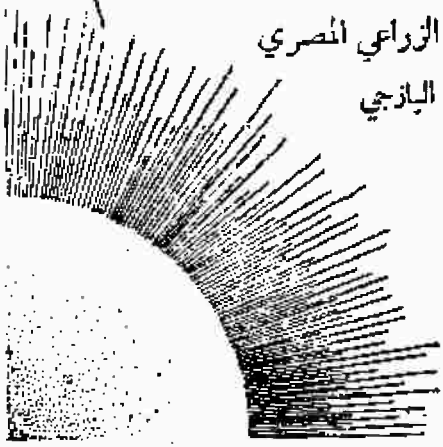

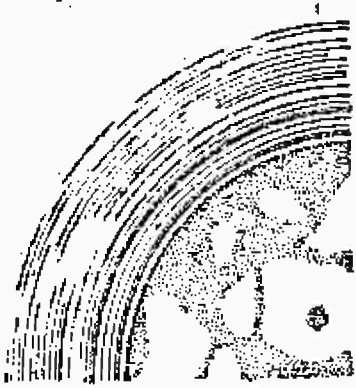

بريطانيا واليابان

تقلّص تجارة بريطانيا ومواعثها

تكهّن غلادستن في اواخر القرن التاسع عشر بمستقبل بريطانيا التجاري فقال : « اميركا وحدها ، تستطيع اذا آن الاوان ، ان تنتزع منا سيادتنا التجارية ، والراجح انها تفعل » . كانت اليابان في ذلك العهد بقعةً لا شأن لها على الخريطة الجغرافية . دع عنك خريطة العالم الاقتصادية . وكانت بلادها ما تزال في عرف المثقفين بلادَ الشمس الظالمة والربيع الزاهي والفنون اللطيفة والسنات الرواقص . فما كان سياسيٌّ بريطانيٌّ يستطيع حينئذٍ ان يتصوّرها ، وقد أصبحت بعد نصف قرن من الزمان ، الامة التي تلي الامة الاميركية في شدة منافستها لسيادة بريطانيا التجارية . ونحن اذا قابلنا بين اميركا واليابان ، وجدنا الأولى تفوق الثانية في مصادر الثروة الطبيعية وأسباب القوة المالية . بل ان اليابان ازاء اميركا من هذه الناحية كالقزم امام الجبّار . على ان ذلك لا يمنع ان تكون اليابان مصدر قلق لبريطانيا من حيث منافستها لها في بعض ميادين الصناعة

واذا نحن نظرنا الى الموضوع نظرة عامة ، وجدنا ان اميركا قد تفوّقت على بريطانيا في صناعات الحديد وما اليها وهي ما يعرف «بالصناعات الثقيلة» Heavy Industries . ففي هذا الميدان لا تخشى بريطانيا من اليابان شرًّا . على ان ما تخشاه بريطانيا من اليابان ، انما هو منافستها لها في بعض الصناعات الخفيفة كصناعة نسيج القطن والصوف ، وهي من الصناعات الاساسية التي بنيت عليها عظمة بريطانيا التجارية وكانت حتى عهد قريب لا ينافسها في ميدانها منافس

***

كانت مصانع القطن البريطانية قبل الحرب الكبرى تحتوي على ٥٥ مليون مغزل . اي ثلث مغازل القطن في العالم . وفي سنة ١٩١٣ صدّرت انكلترا ٦٫٧٨٠٫٠٠٠٫٠٠٠ يردة مربعة من المنسوجات القطنية وكانت مسيطرة على تجارة الاقطان في الاسواق العالمية . وكان عدد المغازل في مصانعها في سنة ١٩٣٢ خمسين مليوناً ، اي ان العدد الاول نقص خمسة ملايين مغزل ، وهو ليس نقصاً كبيراً . ولكن الصادر من المنسوجات القطنية الانكليزية في سنة ١٩٣٢ بلغ ٢٫٢٠٠٫٠٠٠٫٠٠٠ يردة مربعة اي ان مقدار الصادر في سنة ١٩٣٢ نقص ٤٫٥٨٠٫٠٠٠٫٠٠٠ يردة مربعة عنهُ سنة ١٩١٣ وهو نقص كبير

وهذا يبيّن لك ان المغازل الباقية في مصانع الاقطان الانكليزية كانت عاطلة خلال جانب كبير من سنة ١٩٣٢ لقلة الطلب على منتجاتها

وماذا تمّ لليابان في خلال هذه الفترة ؟ زاد عدد مصانعها القطنية من ٣٠٠ر٠٠٠ر٢ مغزل قبيل الحرب ، الى ٨ر٠٠٠ر٠٠٠ مغزل في سنة ١٩٣٢ ومع ان عدد مغازلها في سنة ١٩٣٢ كان لا يبلغ الاّ ١٦ في المائة من عدد مغازل بريطانيا ، الاّ ان هذه المغازل انتجت في سنة ١٩٣٢ من المنسوجات القطنية ٢ر٣٠٠ر٠٠٠ر٠٠٠ ياردة مربعة ، وهو لا ينقص عما صدّرتهُ بريطانيا في تلك السنة الاّ ١٧٠ مليون ياردة مربعة . وفي الشهور الستة الاولى من سنة ١٩٣٣ بلغ ما صدّرتهُ اليابان من المنسوجات القطنية ١ر٠٣٥ر٠٠٠ر٠٠٠ ياردة مربعة حالة ان ما صدّرتهُ بريطانيا بلغ ١ر٠٨٣ر٠٠٠ر٠٠٠ فكان الفرق بين بريطانيا واليابان ٤٨ مليون ياردة مربعة فقط

ويمكن ان يقال بوجهٍ عام ان تجارة الصادر العالمية في المنسوجات القطنية تبلغ في السنة نحو ٥ر٥٠٠ر٠٠٠ر٠٠٠ ياردة مربعة ، تصدر منها بريطانيا واليابان ٤ر٢٣٠ر٠٠٠ر٠٠٠ ذراع مربعة في حصتين متساويتين او تكادان . اما الباقي وقدره ١ر٣٠٠ر٠٠٠ر٠٠٠ ياردة مربعة فتصدره الولايات المتحدة الاميركية وغيرها من البلدان الصناعية

هنا مجال للتأمل . ثمانية ملايين مغزل في اليابان تنتج من المنسوجات القطنية قدر ما تنتجهُ خمسون مليون مغزل في بريطانيا . هل سبب ذلك ان معظم المغازل في بريطانيا عاطلة عن العمل ؟ او لانّ صناعة المنسوجات القطنية في اليابان ، يشغلها نظام أدق وأتم من نظام الصناعة البريطانية ؟

***

ان بلاد الهند هي اوسع الميادين التي تتنافس فيها التجارةُ اليابانية والتجارةُ البريطانية . فبعد الحرب الكبرى اخذت التجارة اليابانية تغزو الاسواق الهندية التي كادت تكون من قبل احتكاراً لمصانع لانكشير ومنچستر . ففي سنة ١٩٢٩ استوردت الهند البريطانية ٦٦ في المائة من وارداتها القطنية من بريطانيا و٣٠ في المائة من اليابان . وفي سنة ١٩٣٠ نقصت حصة بريطانيا الى ٥٩ في المائة وزادت حصة اليابان الى ٣٥ في المائة . وفي سنة ١٩٣١ نقصت حصة بريطانيا الى ٥٠ في المائة وزادت حصة اليابان الى ٤٥ في المائة . وفي سنة ١٩٣٣ نقصت حصة بريطانيا الى ٤٨ في المائة وزادت حصة اليابان الى ٥٠ في المائة ، اي ان ما استوردتهُ الهند في سنة ١٩٣٣ من بريطانيا بلغ ٦٠٠ مليون ياردة مربعة من المنسوجات القطنية واما ما استوردتهُ من اليابان فبلغ ٦٤٥ مليوناً

فكان تفوّق اليابان على بريطانيا في سوق الهند ، باعثاً على القلق العظيم ، وحمل حكومة الهند في اغسطس سنة ١٩٣٢ على رفع الضريبة الجمركية على البضائع غير البريطانية (اي على البضائع اليابانية) من ٣١ في المائة الى ٥٠ في المائة ، حالة ان الضريبة الجمركية على الواردات القطنية البريطانية ظلّت ٢٥ في المائة

ومع فداحة هذه الزيادة رأت حكومة الهند أن تعلن حكومة اليابان عن طريق لندن، في ١٠ ابريل سنة ١٩٣٣ عن عزمها على انتهاء المعاهدة اليابانية الهندية التجارية بعد انقضاء ستة أشهر، وفي هذه المعاهدة بند يمنح اليابان حق معاملتها في الهند على قدم المساواة بالامم الاخرى. وكذلك مهدت الطريق لزيادة الضريبة الجركية على الواردات القطنية اليابانية الى الهند

وكان ميعاد انتهاء هذه المعاهدة في ١٠ اكتوبر سنة ١٩٣٣

ولكن قبل انتهائها اصدرت حكومة الهند قانوناً يخوّل نائب الملك رفع الضرائب الجركية على الواردات الاجنبية، عند الاقتضاء، حماية للصناعة الوطنية وفي ٦ يونيو ١٩٣٣ زيدت الضريبة الجركية على الواردات اليابانية القطنية الى الهند حتى اصبحت ٧٥ في المائة تقابلها ضريبة جركية على الواردات القطنية من منشستر قدرها ٢٥ في المائة

ولم تكتفِ بريطانيا باستنهاض الهند بل حركت اصبعها في بلدان مختلفة لمكافحة البضائع اليابانية ففرضت مصر في ١٤ مايو ١٩٣٣ على الواردات ضريبة اضافية قدرها ٢٥ في المائة. وفي ١٥ مايو اعلنت حكومة لندن انتهاء المعاهدة التجارية بين اليابان وغرب افريقية البريطانية بعد سنة من ذلك الاعلان. وفي ١٦ يونيو رفعت مستعمرة المضائق Straits Settlements الضريبة الجركية على الواردات اليابانية. وفي ٢٦ يونيو اقتفت مقاطعة شرق افريقية البريطانية اثرها. وفي ٢٩ يونيو أقرت استراليا قانوناً لمقاومة غمر الاسواق Anti dumping على ان يبدأ تنفيذه في ٥ دسمبر سنة ١٩٣٣

***

ومع ذلك فقام بريطانيا في اكبر هذه الاسواق، اي السوق الهندية والسوق الاسترالية ليس من المنعة بحيث يتصوّر المتصوّرون

خذ مثلاً على ذلك السوق الهندية:

في السنوات العشر التي انقضت بين سنة ١٩٢١ وسنة ١٩٣١ ابتاعت اليابان من الهند ما متوسطهُ ١٦٠٠ مليون مائة قطن كلّ سنة ثمنها ٢٤٠ مليون ين. فاذا ردّت اليابان على محاولات بريطانيا مقاطعة القطن الهندي، بار القطن الهندي وخرب زرّاعه. فينجم عن ذلك ان مقدرة الهند على شراء بضائع لنكشير تضعف. وكذلك تخسر بريطانيا بمحاولتها بين اليابان والسوق الهندية. ولا حلّ لذلك الا ان تقبل منشستر على القطن الهندي فتحلّ محلّ اليابان في ابتياعه. ولكن لنكشير لن تبتاع القطن الهندي في الغالب. ذلك ان لنكشير كانت تستورد مقادير كبيرة من قطن الهند في القرن الماضي فشجع ذلك الزرّاع الهنود على توسيع نطاق زراعته. فلما اقبلت الولايات الجنوبية في الولايات المتحدة الاميركية على زراعة القطن تحوّلت لنكشير من استعمال قطن الهند الى استعمال القطن الاميركي. ولولا أن تنجد المصانع اليابانية الزرّاع الهنود بشراء قطنهم لحلّ الخراب بهؤلاء. وقد تعنى بريطانيا

الآن بالعودة الى استعمال القطن الهندي رغبةً في استعادة مقامها في السوق الهندية . ولكن ذلك غير مرجَّح . لان عمال المصانع الانكليزية وقد تعوَّدوا غزل القطن الاميركي ونسجهُ — وهو ادق الياقاً من القطن الهندي — يرفضون استعمال القطن الهندي مدَّعين انهُ غير صحي . ثم ان مصانع لنكشير مجهَّزة بالآلات اللازمة لنسج الدقيق ولا تصلح لاستعمال القطن الهندي الا اذا طرأ عليها تغيير كبير .

فالحيلولة بين البضائع اليابانية والسوق الهندية ، يصدق عليهِ مَثَلُ الرجل الذي قتل اوزة تبيض بيضةً من ذهب . ففي العشرين السنة الاخيرة ابتاعت اليابان من الهند خامات بفرق ثمنها ثمن ما ابتاعتهُ الهند من اليابان بنحو ٢٦٠٠ مليون ين . وفي الفترة نفسها باعت انكلترا للهند بضائع تزيد قيمتها على قيمة ما اشترتهُ انكلترا من الهند بنحو ٢٣٠٠ مليون ين . اي ان اليابان كانت تفرغ في الهند في كل سنة من سنوات تلك الفترة ما متوسطه ١٣٠ مليون ين ، حالة ان بريطانيا كانت تأخذ من الهند في كل سنة من سنوات هذه الفترة ، ما قيمته ١٦٠ مليون ين . واننا نستطيع ان نقول ان الهند بوجه عام ، تسدد لانكلترا بما تأخذه من اليابان . اي ان ميزان التجارة بين الهند واليابان في الفترة المذكورة كانت في جانب الهند ، وأما ميزانها بين الهند وبريطانيا فكان في جانب بريطانيا . فاذا توقفت اليابان عن ابتياع خامات الهند ، نقصت تجارة بريطانيا في السوق الهندية ، لنقص قوة الشراء في الشعب الهندي

ولا ريب في ان هذه الحقيقة حملت حكومتي الهند ولندن على الاتفاق مع اليابان في ٨ يناير سنة ١٩٣٤ ، بعد مفاوضات دامت اربعة اشهر على ما يأتي : يسمح لليابان بتصدير ٤٠٠ مليون يردة مربعة الى الهند كل سنة — وهذا الرقم ينقص عما صدرته اليابان الى الهند في سنة ١٩٣٢ بنحو ١٠٠ مليون ذراع مربعة — على ان تشتري اليابان من الهند ما لا يقل عن ١٥٠٠ مليون بالة قطن — وهو اقل مما اشترته سنة ١٩٣٢ بمائة الف بالة — وقد تمَّ الاتفاق كذلك على ان تفرض حكومة الهند ضريبة جمركية على واردات اليابان قدرها ٥٠ في المائة وتبقى الضريبة الجمركية على الواردات الانكليزية الى الهند ٢٥ في المائة . ومدة هذا الاتفاق ثلاث سنوات

والراجح انهُ لو لم يتم الاتفاق لقاطع اليابانيون القطن الهندي ، وفقاً لقرار اتخذته جماعة غزالي القطن اليابانيين في ١٣ يونيو سنة ١٩٣٣ والانكليز يعتقدون ان اليابانيين لا يستغنون عن القطن الهندي ، الا ان اليابانيين يرون غير ذلك . وفي رأيهم ان القطن الاميركي يحل محل القطن الهندي ، على ان يخلط بقطن قصير الشعرة يستصدر من ايران والصين وتركيا وغيليا الجديدة . والطرق التي يستعملونها لخلط الاقطان سرٌّ من اسرار الصناعة اليابانية وقد برع فيهِ اليابانيون براعة عظيمة . والعقبة الوحيدة في سبيل ذلك غلاء سعر القطن الاميركي بالمقابلة مع سعر القطن الهندي

هذا عن الهند . أما استراليا فموقفها شبيه بموقف الهند من هذه الناحية

ان تربية الغنم في استراليا كزراعة القطن في الهند . واليابان تستورد من الصوف الاسترالي كل سنة مقداراً تزيد قيمته بنحو ١٠٠ مليون ين على ما تصدره اليابان الى استراليا ففي سنة ١٩٣٢ بلغ ما ابتاعته اليابان من خامات استراليا ١٣٤ مليون ين

وبلغ ما باعته من بضائعها في السوق الاسترالية ٣٦ مليون ين . والصوف كما لا يخفى هو مادة التصدير المقدمة في استراليا . ومع ذلك اضطرت استراليا ، ان ترفع الضريبة الجمركية على الواردات اليابانية اليها ، وفقاً لاتفاق اوتوى الامبراطوري . فهي كذلك تقتل بعملها هذا الاوزة التي تبيض بيضاً من ذهب . اذ ما يكون مصير صناعة تربية الغنم في استراليا ، اذا اعرضت اليابان عن الصوف الاسترالي وأقبلت على الصوف الارجنتيني ؟ وأصحاب المصانع اليابانية واثقون كل الثقة من انهم يستطيعون ان يفعلوا ذلك ، وان ما يقوم في وجوههم من الصعاب يستطيعون التغلب عليه

ولعل خشية استراليا من مقاطعة اليابان لصوفها ، حملها على تعيين ممثل دبلوماسي في طوكيو مثل ممثل كندا في وشنطن . وفي الانباء الاخيرة ان استراليا قد زادت ما تستورده من اليابان . وفي اوائل هذه السنة ذهب وزير خارجية استراليا الى اليابان لمفاوضة حكومته في الشؤون التجارية

***

هذا هو التحدي الذي يوجهه الشرق الى الغرب . ففي بريطانيا نظام صناعي قديم . حالة ان نظام اليابان لا يرتد الى اكثر من خمسين سنة على الاكثر . فالمصنع الكبير الاول الذي بني في اليابان لصناعة نسج القطن بني سنة ١٨٦٢ وكان فيه خمسة آلاف مغزل . وفي سنة ١٨٦٨ كان في اليابان ٣٠٠ مصنع أما في سنة ١٩٣٠ فقد كان فيها ستون الف (٦٠٠٠٠) مصنع

والفرق الكبير بين النظامين ان مستوى المعيشة في بريطانيا أعلى منه في اليابان . فنفقات الصناعة أعلى . خذ مثلاً العمال البريطانيين الذين يشتغلون في مصانع الجوارب . فالرجل منهم يأخذ اجراً قدره اربعة جنيهات في الاسبوع ، والسيدة تأخذ أجراً قدره يختلف من جنيهين الى جنيهين و ٢٥ قرشاً . يقابل ذلك في اليابان ان الرجل يتناول أجراً قدره ١٢ شلناً في الاسبوع والسيدة ستة شلنات . ولكن من الخطإ ان نحسب ان العامل الياباني ، يرهق في العمل لقاء اجر قليل . فالعامل الياباني يكتفي بالاجر الذي يتناوله ويعيش به عيشة ترضيه . فمسألة الاجور مسألة نسبية

واذاً لا يكفي ان نعتمد في تفسير تفوق اليابان على بريطانيا ، الى القول بأنها تغرق الاسواق وتقلد الماركات المسجلة . قد يكون شيء من هذا قد وقع في بعض النواحي ، ولكنه لا يفسر الاكتساح الذي اكتسحت به تجارتها تجارة بريطانيا في الاسواق العالمية

ونحن اذا تعمقنا الى صميم الموضوع ، في تقصيه ، وجدنا ان الاسباب التي منحت اليابان هذا التفوق تنقسم الى قسمين . اسباب وقتية ، واسباب دائمة

فمن الاسباب الوقتية الازمة العالمية ، وتأثيرها في هذه الناحية عجيب . ذلك أن الازمة العالمية قد نقصت مقدرة الناس الشرائية ، فأصبح اكثر الطلب في انحاء العالم على البضائع الرخيصة . ولما كان معظم ما تخرجهُ المصانع اليابانية من هذا الصنف كثر الطلب عليهِ واتسع نطاق تجارتها به ، ويظن احد كتاب السيكتاتور ، ان مقدرة الناس الشرائية في بعض البلدان قد تقلصت ، حتى ليتعذر على الناس فيها أن يشتروا البضائع البريطانية الغالية ، ولو انحصرت اليابان من ميدان المنافسة . يضاف الى ذلك أن هبوط سعر « الين » قد مكن اليابانيين من ترخيص بضائعهم وخصوصاً في البدء ، لما كانت مخازنهم لا تزال مكظوظة بمواد خام ابتيعت بالذهب

***

اما الاسباب الدائمة ، ففي مقدمتها ان اليابانيين ، عنوا من بدء سنة ١٩٢٩ باتباع خطة Rationalisation في صناعتهم ، أي اعادة تنظيمها ، بصرف النظر عن التقاليد ، وفقاً لاحكام العقل ، حتى تقل نفقات الانتاج الى أدنى حد مستطاع . وهناك عامل آخر . فالمشهور ان اليابان كانجلترا تحتاج الى ان تبتاع كل غذائها من الخارج . وهذا على ما يظهر خطأ واذاً فسقوط سعر الين ، من حيث مقدرته على ابتياع الاغذية اللازمة لها من الخارج لا يهمها على الاطلاق . وعليهِ ، تستطيع ان تستعمل كل الاموال التي تبيع بها صادراتها في الخارج ، لشراء المواد الخام لمصانعها . أما في انكلترا فاكبر جانب من ثمن بضائعها الصادرة يستعمل لابتياع الطعام . وما دامت الاطعمة التي تنتجها بلاد اليابان نفسها ، عماشية لزيادة السكان فيها ، فقامها الاقتصادي ، كمائمة ومصدرة ، يظل قويًّا كل القوة

صحيح انهُ من المتعذر الآن ، التنبؤ بما تكون عليهِ نقود الامم بعد سنة او بعد خمس سنوات . وهل تبقى لليابان هذه الميزة التي منحها اياها هبوط « الين » ولكن الامر الذي لا ريب فيهِ انهُ اذا استقرت العالم ، ظلَّ في نظام الصناعة اليابانية ، عناصر تجعل لليابان ميزة على بريطانيا ، وعلى الدول الصناعية في الغرب بوجه الاجمال

يضاف الى ذلك عامل نفسي له شأن كبير . فالعامل البريطاني ، لا يحسب الصناعة همه الاول والتاجر البريطاني كذلك . بل ينصرفان الى مطالب الحياة الاخرى ، في الرياضة او الفن أو العلم او المطالعة او غيرها . ولكن العامل الياباني ، يحسب الصناعة او التجارة همه الاول ، لان لا حياة لامتهِ من دونهما فينصرف اليهِ بعزم يفل الحديد . وقد يفضل الغرب الشرق من هذه الناحية لان للحياة مطالب أعلى من مطالب النجاح المادي ، ولكن هذه الصفة على كل حال ، مهما يحسن الظن بها ، لا تساعد الغربي في ميدان المنافسة الدولية ؟

القضايا الاجتماعية الكبرى

في العالم العربي

للدكتور عبد الرحمن شهبندر

عوامل التجانس

الذي تبنى عليه وحدة الأمم

لقد جعلنا التجانس المحور الذي تدور عليه الوحدة السياسية في الامم ، فلا امة حيث لا يرتبط الافراد برابطة التشابه والتماثل ، ولا نعرف سياسيًّا عبّر عن هذا التجانس بقاعدة قريبة من قواعد العلوم الحسية الرياضية مثل بسمارك داهية الالمان فقد جعل القاعدة التي تقوم عليها الامبراطورية الجرمانية ما يأتي وهي : « طاقة النموذج البروسي على اهتضام العناصر الجرمانية الاخرى وتمثيلها » لما بينهُ وبينها من اسباب التشابه والاتصال

وتبوّب هذه العوامل على الطريقة الآتية :

(اولاً) احتلال بقعة جغرافية منضمة ، لان شأن القطر الواحد في سبك سكانه امةً هو مثل شأن البيت في سبك اهله اسرةً . فنزول قوم بارض يستنشقون هواءها ويشربون ماءها ويتدفأون بشمسها ويتمتعون بمناظرها ويتعاونون على استخراج خيراتها يقرب شقة الخلاف فيما بينهم ويساعدهم على التجانس في الافكار والاوضاع ؛ ذلك ان اتصال الجمعية البشرية بمحيطها الطبيعي واعتمادها عليه هو اتصال مباشر ، وقديماً عرف الناس ان المرء ابن الارض التي ينبت فيها ، واهتمام الامة بان تكون الارض التي تعيش عليها منضمة معروفة الحدود غير متداخلة في غيرها يفسر لنا احتجاج الالمان الصميم على ما احدثتهُ معاهدة (فرساي) من اقامة (الجاز البولوني) بين بروسيا الشرقية وبروسيا الغربية . ومثل هذا الباعث يحمل الارلنديين على مقاومة كل جهود لاقرار دولة (ألستر) في شمال جزيرتهم مع كل ما قيل من تلك الفروق الواهية بين اهل الشمال والجنوب ، ونحن اعرف الناس بمن لا يرضى ان يتحد البروتستانت والكاثوليك هناك ، بل ان يبقى الخلاف بينهم على سلطة البابوية الروحية الى الابد ، لاننا خبرنا في سورية من لا يرضى ان يتحد السني والشيعي فضلاً عن المسلم والنصراني . وما تلك الدويلات الطرفية التي احدثتها يد الاستعمار في الوطن الغالي الاّ محاولة لتمزيق شمله بتمزيق وحدة ارضه ، بل ان انشاء الوطن القومي الصهيوني في فلسطين يبغي في جملة ما يبغيه من الغايات السياسية اقامة حاجز اجنبي بين اجزاء البلدان العربية لاضعاف صلتها الجغرافية

وكما لا تعيش اسرة من غير بيت تنضم تحت سقفه كذلك لا تعيش امة من غير وطن تأتلف فوق

ارضه . وان قواعد الحقوق الدولية الحاضرة كما قال (لورنس) تتخللها فكرة السيادة الارضية الى درجة ان كل هيأة سياسية لم تستقر على بقعة من سطح الارض تمتلكها وتتصرف فيها تصرفاً مشتركاً لا تستطيع الانتفاع بالقانون الدولي[1] وقد كان اغتصاب الاراضي من اهمها في ازمنة التاريخ باعثاً من أقوى البواعث على الحرب والانتقام ، ونرى اثر ذلك في البوادي التي لا يظن انها ملك احد عادة اذ يقع النزاع فيها لاجل الآبار والمراعي ، وكلما استقرت الامم واسبطر عمرانها لترتبط تاريخها بالارض التي نبتت فيها بحيث تصير سواقيها وانهارها وجبالها واغوارها حتى كثبان رمالها رمزاً لكل عزيز ومقدس ومبجل

(ثانياً) العامل الثاني (القرابة) او (وحدة النسب) :

ان علائق النسب بين الام وابنائها وهي اقدم قرابة عرفية كانت الاساس الذي قامت عليه الرابطة الاجتماعية منذ انبثاق فجر البشر ، ولا تزال العامل الاكبر في تعيين الاخوة في الجماعات الابتدائية . وتنقسم قبائل البدو في ايامنا الى بطون واتخاذ جرياً على هذه القرابة الطبيعية الحيوية بيد ان البحوث المقابلة في الحيوان لا تمنح هذا الاتصال في الاصلاب والابدان غير شأن مؤقت ، فالاشبال مثلاً تتعامل فيما بينها تعامل الاخوة ما دامت تعيش في عرين واحد وترضع من طيني واحد ، ولكن متى اضطرتها مصالحها الفردية الى البحث عن طعامها وما تتطلبهُ اجسامها من المطالب الحيوية بطريقتها الخاصة انقطعت عن الاسرة وغادرت المكان الذي ولدت فيهِ ولم تعد تعرف امها ولا اخوتها بالامس بل اذا صادفت احداً منها عرضاً في الطريق عاملتهُ معاملة العدو المزاحم . ولربي هذا المخلوق الذي ندعوه بشراً خلواً من الميزات التي جعلتهُ انساناً — من اللغة والعقيدة والعاطفة والفكرة وسائر الملكات الاجتماعية التي اكتسبها في حجر ابويه وبين اخوته — ما اختلفت هذه القرابة فيهِ عن الحيوان اختلافاً بيناً ، ولكن الذي اكسبها هذا الشأن في الاقوام على اختلافها — حتى في الاقوام الراقية المعاصرة كما هو الحال في المانيا النازية اليوم وما صنعتهُ من تمييز الجنس الآري للخلاص من اليهود الساميين — هو ان مهد القرابة في حجر الآباء والامهات هو مهد الاتحاد السياسي والاقتصادي والاجتماعي أيضاً ، ففي هذا المهد يتلقن الانسان اللغة ويمارس شؤون الحياة العملية وتتربى فيهِ الملكات الاجتماعية مما يحمله على الظن ان هذه التحف المعنوية الثمينة التي زانت نفسه هي العرض ، وان القرابة الرحمية هي الجوهر ، مع ان الحال على عكس ذلك الى مدى بعيد ، ولا يعني هذا الكلام اننا ننكر بتاتاً شأن الوراثة السلالية القومية ولاسيما في السلالات المتباينة في الوانها بل نريد ان نقول ان البيض — خصوصاً الآريين منهم — افرطوا في تقويم هذه القرابة بالثمن الغالي كما افرط الانسان في تقويم الماس والياقوت والفيروز وسائر الاحجار الكريمة وان كانت هذه «الجوهرات» عند التحليل نهائي وفي الميزان العقلي المجرد لا تعدو ان تكون احجاراً فقط

(1) The Principles of International Law p. 58.

على ان الثمن الذي يضعهُ المجتمع للاشياء والاعيان اصطلاحاً هو ثمن شئنا ام أبينا ، ومعرفتنا ان الماس من الوجهة الكيموية مثلاً خير لا تمكننا من شرائهِ بالاوطال بل لا يزال يباع بالقراريط وانصافها وارباعها على رغم الصيغة التي تدوّن بها مادته في كتب الكيمياء

لا غرو ان الاقوام الناشئة تبحث عند سعيها لتأليف وحدتها عن عنصر القرابة ايضاً ، وهذا ما يشاهد في شعوب العالم العربي اليوم ، فما نسمعهُ من الضجة حول اصل السوريين والمصريين وسائر سكان افريقيا الشمالية هو ظاهرة من ظواهر هذا السعي الموفق ، فهذه المجموعة لا تكتفي بما بينها من عناصر الاتحاد الاجتماعي الوثيق من لغة وعقيدة وعادة وتاريخ ومصلحة بل تبحث عن تلك الرابطة البيولوجية ايضاً — رابطة الاعراق — فتجدها في الموجات السامية التي طفت من الجزيرة العربية على الانحاء في القرون الخالية وربما كان آخرها الفتح الاسلامي ، وهي ترى كيف انتقلت هذه الدماء الى الاقطار القريبة والبعيدة في آسيا وأفريقيا ، وهذا مما يساعد على تقوية الائتلاف الحاضر وتأييد الرابطة المنشودة وان لم يكن جوهرياً كما يدل تأليف الولايات المتحدة من عناصر متباينة

وغير نكير ان العرب الافحاح حاولوا بعد الاسلام الاحتفاظ بأنسابهم ولكن دخولهم الامصار واختلاطهم باخوانهم في الدين من العرب والعجم وتزاوجهم كل ذلك ادّى بهم الى اطراح اكثر هذه الأنساب — الا ما بقي منها متعلقاً ببعض البيوت المقدسة وأشباهها كالبيت الهاشمي والبكري والعمري والعلوي الخ — ذلك ان الدين الاسلامي لا يفرق بين اتباعه الاّ بالتقوى ، لاجرم اننا نجد القبائل العربية التي حوّطت فارس والروم اندمجت في البلدان التي فتحتها ، فما كان متيسراً لها من حفظ انسابها وهي نازلة بالبقاع المنقطعة في الجزيرة تعاني شظف العيش وتعجز عن تحمل فرد واحد آخر تزيد اعالته على ما عندها من الموارد الضيقة المحدودة ، اصبح متعذراً بعد نزولها الامصار وامتزاجها بمن اعتنق دينها وقبل ثقافتها . وفي عقيدتي ان كل محاولة لاتخاذ اية قرابة اقليمية خاصة في العالم العربي لتقف دون الروابط الوثيقة التي ذكرناها هي محاولة عقيمة محكوم عليها بالاخفاق في عصر الامم الكبيرة الذي نعيش فيه ولا تستند الى شيء من العلم ، وقد يكون الباعث عليها احقاداً خلفتها القرون الوسطى او اغراضاً استعمارية لا يطمئن بالها ما لم تر سكان الشرق العربي ممزقين الى فينيقيين وأشوريين وفرعونيين وبربر وعرب علاوة على تمزيقهم الى ملل ونحل لا يتسع لذكرها هذا المقام . وان تعجب لشيء فعجب ان تستعين قوى التاريخ الاجتماعية بالثقافة العربية منذ اربعة عشر قرناً لتجعل منا وحدة صحيحة فيأبى الممزقون من مستعمرين او متعصبين الاّ ان يستعينوا بقوى البسطة الاوربية السياسية في القرن العشرين ليبلبلونا

لقد اتفق المستعمرون على آلة الهجوم فما بالنا ونحن الذين تزف دماؤنا مختلف على آلة الدفاع؟ وما هو حري بالتدوين اننا احصينا الزعماء الناقدين في بعض البلدان التي قام من ابنائها تمر يصيح

طالباً بهذه الدعوة الاقليمية « الجاهلية » فوجدنا معظمهم من العرب الافحاح الذين لا يختلف في نسبهم مؤرخان ولا ينتطح في عروبتهم عنزان ـ دعيك بتلك العرى الوثيقة التي لم تغادر كبيراً او صغيراً الاّ ضمته الى هذه الوحدة المقدسة

ثالثاً : ﴿ وحدة اللغة ﴾ أعتقد ان اللغة عامل من اقوى العوامل للتشابه بين الناس ، فقد دلت التتبعات الدقيقة في التدرج الاجتماعي على ان الثقافة العامة هي الاساس المتين الذي يشترك الافراد ـ كلٌّ بحسب قابليته ـ في بناء صرح الامة عليه ، ففي حجر القرابة الرحمية يتوارث الخلف عن السلف ثقافة ممتعنة واحدة ، وفي رابطة الدين تنتقل العقائد من الواحد الى الآخر وينتقل معها الكثير من مقوّمات الثقافة ، ولكن في الاشتراك اللغوي المبني على التفاهم المباشر توحد هذه الثقافة ويكون الشبه التام عليها شبهاً روحيًّا وفكريًّا واجتماعيًّا في آن واحد ، ولم يعد المجتمع اسرة ولا خفذاً او بطناً او قبيلة بل اصبح يضم العناصر على انواعها تحت لواء واحد من الثقافة هي ثقافة اللغة في الدرجة الاولى . وقد وجد اهل البحث في الولايات المتحدة حيث يكثر المهاجرون ان اهل اللغة الواحدة هم اقرب الى التفاهم والتضامن على اختلاف الدين والمذهب من اهل العقيدة الدينية الواحدة المختلفين في لغتهم الاّ اذا كان المهاجرون لا يزالون في ثقافتهم على طريقة القرون الوسطى . ومن المسائل التي اثبتت الحكومة الاميركية ما اشار اليه « الموجز في علم الاجتماع » بقوله « والصعوبة في اقرار النظام الاجتماعي بين الجماعات المختلفة ذات اللغات المتنوعة والافكار المتنافرة والمشاعر المتباينة هي صعوبة كبيرة جدًّا حتى انها لتلاحظ اليوم في المدن الاميركية الكبرى وما فيها من اهلين غير متجانسين . . . واللغة هي وليدة السعي للافصاح عما يختلج النفس من الافكار ، ومن ينقب عن منشأ المجتمع البشري يجد في فعل اللغة وفي ردّ فعلها سبباً من الاسباب الداعية الى تكوين هذا المجتمع ونتيجة من النتائج الناجمة عنه »

ونحن باللغة نصور حالات النفس ، ونرسل على سلكها ادق مشاعرنا الى اعماق قلوب غيرنا وبها نقنع الخصم ونهذب الطبع ونستفز الحمية وننشر العلم ونهدي الضال وننير الطريق ، واللغة روح اجتماعية تطحن العناصر وتمزج بعضها ببعض ولولاها ما كان اتساق ولا انسجام رأي عام ، فهي هي اساس التشابه الاجتماعي الذي تبنى عليه الوحدة الوطنية وهي هي اداة التنظيم العقلي الذي يكسب الامة ارادة عامة ، وقد احسن ارسطو كل الاحسان بتعريفه الانسان انه حيوان ناطق . قال الاستاذ بايندر «وطاقة الناس على التكلم بلغة واحدة تعني اشتراكهم في اعمال أخرى على نمط متشابه وطريقة واحدة ، وتنتقل الملاحظات من الواحد الى الآخر بسبيل الكلام فكان متحتماً ان يعمل التلميذ مثل استاذه على اساس المحاكاة والارشاد . وهكذا يكون اتجاه عقلي متماثل يتجلى في الاعمال المتماثلة في كل دائرة من دوائر الحياة : فتكون عروة الاتصال في الواقع عروة تطبيع لا عروة طبع ، ولكن هذه الحقيقة لبثت مجهولة زمناً مديداً . فاهتمّ الناس خطأ بالانساب وصلة الارحام

بدلاً من ان يوجهوا عنايتهم شطر العنصر التهذيبي المتجلي في العلائق الناشئة بين الناس على الادراك. ولا تزيد قيمة الانسان والاسلاب في الانسان عن قيمتها في الحيوان، ولكن الباسها حلة من القدر والقيمة جعلها رابطة من الروابط الاجتماعية (١)

رابعاً : ﴿ الوحدة الدينية ﴾ الاخوة الدينية جزء من الثقافة العامة ولها أثر فعال في جمع العناصر المتباينة ؛ وكان ذلك خصوصاً قبلما ظهرت الوطنية الحديثة بشكلها الرسمي الشامل ، ولما كان الدين في القرون الوسطى الفارق الاعظم بين الناس ، وكان المجتمع قائماً من الاساس على انواع المعبودات التي يسجدون لها بحيث ينظر الى دين المرء أكثر مما ينظر الى لغته وعاداته وجنسه والاقليم الذي ولد فيه ، فكانت الحروب الخارجية تقام بين الجماعات لاسباب دينية كما هي الحال في الحروب التي أثارتها النصرانية لتحطيم الوثنية والثورة العالمية التي قام بها الاسلام للتوحيد والتنزيه عن الشرك ؛ والحروب الصليبية التي شنتها اوربا على بلاد الاسلام بحجة انقاذ القبر المقدس ، وهي ما فتئت تشنها حتى في القرن العشرين كما يستدل من قول اللورد اللنبي عن فتح فلسطين انه آخر حرب صليبية — لما كان ذلك كلهُ قائماً على اعتبارات يتعلق معظمها بالايمان وبالعبادة وبالموقف الخاص الذي يقفه المؤمن تجاه معبوده فلا غرو ان يقسم الخلق اجمالاً الى قسمين اثنين لا ثالث لهما قسم المؤمنين وقسم الكفار وان تعتبر ملة الكفر واحدة مهما اختلفت العقائد التي تدين بها ، وان يعامل « المؤمنون » معاملة فيها كل انواع التفضيل ، في حين يحرم الكفار من كثير من الحقوق حتى ما كان منها في بعض الاحيان جوهرياً ، ويبدو الاثر الذي تحدثه هذه النظرية الى عصر متأخر في الكتب التي وضعها بعض المشترعين الاوربيين المتأخرين عن « حقوق الدول » وفيها حصروا التمتع بمزايا هذه الحقوق ومنافعها في العالم النصراني — دون العالم الاسلامي مثلاً — يعني ان الذي يقول « باسم الاب والابن وروح القدس » يحق له ان يجلس في قاعة الامم واما الذي يقول « باسم الله الرحمن الرحيم » فيبقى خارجاً !

وفي العلوم الاجتماعية الحديثة ان الدين هو احد الروابط التي تربط الناس بعضها ببعض من غير زيادة ولا نقصان — فالرأيان المتطرفان وهما رأي من يقول ان الدين لا شأن له اليوم في جمع الناس من جهة ، ورأي من يقول ان الدين هو العامل الوحيد في تأليف الجماعات من جهة اخرى ، كلاهما بعيد عن محجة الصواب ولا يؤيده العلم ؛ وحسبنا في تأييد ما للرابطة الدينية من قوة في دهماء الناس ان نبين هنا كيف تستغلها السياسة التوسعية لمصلحتها وتستعين بها على الجماعات كما تفعل فرنسا في سورية فاننا نراها هناك احرص على المذهب النصيري والدرزي من النصيريين والدروز أنفسهم . وليس في الاحداث السياسية بعد الحرب العظمى حدث بني على الرابطة الدينية — في الظاهر — مثل الوطن القومي الصهيوني في فلسطين ، فقبل هذه التجربة الجريئة في بلاد لا يدين

(1) Major Social Problems, p. 207

أهلها باليهودية لا تليق بدولة تعيش في القرن العشرين ، ولو قامت مثل هذه الدعوة في بلاد شرقية متعددة الاديان زمانا اهل اوربا بكل مذمة ولادعوا بأنها لا تزال على وضعة القرون المظلمة . وليس في جميع الشرق اليوم دين جرماني بسبب الحواجز حوله عالياً كالصهيونية لأنها اضافت الى الوطنية المتطرفة تعصباً دينيًّا متطرفاً

وهل يوجد في جميع العالم سخيف واحد في طاقته ان يدعي ان مجرد هيام فرنسا بالدرزية وانكلترا باليهودية أدّى الى تأليف دولة الدروز في سورية والوطن القومي الصهيوني في فلسطين ؟

وكنا نحسب ان إرلندة في نهضتها الحديثة افهمت الانكليز خطر العبث بالاديان واتخاذها وسيلة للاغراض السياسية المادية ، فزرع البغضاء على هذا النمط لا يثبت غير القلاقل في الاحوال العادية ، واما عند سنوح الفرص في الحروب العامة واشتغال كل فريق بما يضمن له اسباب الحياة فالخطر يتجاوز حدود الشرائع وقواعد الايمان

***

ونحن وان لم يخامرنا شك في قوة الدين الروحية وانها على جانب عظيم من الخطورة الآن في نهضة الشعوب الحديثة في القرن الماضي وفي هذا القرن — نهضة الترك انفسهم وهم من صميم الشرق — حملتنا على لفت انظار القرّاء الى قول الاستاذ (بايندر) وما فيه من الحق الصريح حين وصفها بأنها «تفقد سلطانها حتى بين الشعوب الاكثر جهلاً في آسيا ، لانه لما اريد جمع المسلمين تحت لواء الجهاد المقدس لمقاتلة النصارى لم يطع اتباع النبي تلك الدعوة بل ان الكثيرين منهم قاتلوا خليفتهم على اساس وطنية استفاقت من غفلتها حديثاً . فالعرب مثل المسلمين الهنود اشتبكوا في حرب يقاتلون الترك باعتبارهم طورانيين . وفي يومنا هذا تفوق الوطنية بمداها البعيد وشأنها الخطير سائر روابط الاتصال بين الجماعات » (١)

(خامساً) خضوع مشترك حقبةً من الزمن لحكومة نظامية ثابتة !

مهما قيل في الامبراطوريات العظيمة التي تتألف من عناصر متنافرة فان خضوع هذه العناصر لحكومة واحدة مدة من الزمن مديدة يقرّب شقة الخلاف الطبيعي فيما بينها من بعض الوجوه ويجعلها في كثير من امورها على نسق واحد . وقد كانت الامبراطورية النمسوية مثلاً على ذلك في الغرب الى ان مزقتها الحرب العالمية ، وكذلك كان حال الامبراطورية العثمانية . فان حكومة الترك العثمانيين بعد استقرارها اجيالاً في الاستانة استطاعت ان تخلق من الترك والعرب والكرد والارمن واليونان والالبان على اختلاف الملل والنحل شيئاً من التشابه والاتساق على الرغم من دواعي التنافر

(1) Major Social Problems, p. 209

وبواعث الاحتكاك . فاذا كان هذا سلطان الادارة المستبدة في سبك العناصر المتنافرة فليت شعري ماذا يكون سلطانها في العناصر المتجانسة في طبعها وطبيعتها وثقافتها ؟ ولا نراه ان ذاك الوضع الديني السياسي الذي خلفته القرون الوسطى وهو وسم البابوية بيد النصرانية والخلافة في الاسلام كان له الاثر الفعّال في سبك (المؤمنين) وطبعهم على غرار واحد . وغير نكير ان البابا كان في بعض الاحيان في وكر كما كان الخليفة في قصر ولكن الوضع الذي مثلاه كان ممتدًّا الى اقاصي المعمور ، ولئن تجلى هذا الامر الروحي السياسي بأتم مظاهره في القرون الوسطى فذلك لان العقيدة الدينية تناولت حياة البشر في تلك الاجيال من جميع الوجوه فقد عاش الناس يومئذٍ في الدين واكلوا في الدين وشربوا في الدين وماتوا في الدين وعملوا سائر اعمالهم في الدين كما يتضح من التلاوات والاوراد والشعائر التي كان يقوم بها الفرد منذ ما يصبح في فراشه الى ان يعود اليه في الطريع الاول من الليل. ويعجز القلم عن تبيان الخدمات الجلّى التي أدتها العقيدة الدينية لتنظيم اكثرية عظمى من الناطقين بالعربية تنظيماً روحيًّا عقليًّا اجتماعيًّا واعدادهم للتفاهم ، لان الشرط الاول في تأسيس الدولة الثابتة هو احداث نواة من التجانس صالحة للارتكاز والتجمع ، ولولا هذه النواة المؤلفة من الاكثرية لادّى التنافر والتشاكس بين العناصر المتكافئة الى الفوضى والتفتت . ومن بعد ما تألفت هذه النواة صار في الميسور الانتقال الى الطور الاجتماعي التالي وهو طور الوحدة السياسية، ففي هذا الطور تتسع اسباب التشابه بحيث تصير الثقافة العامة ـ بصرف النظر عن العقيدة الدينية والمذهبية ـ اساس اجتماع الكتلة ، فيكون الوضع الديني السياسي المزدوج في القرون الوسطى والحالة هذه التدخل المعلّى في اعداد الشعب على اختلاف مله ونحله للانتظام الحديث والمضي في طريقة سياسية تضمن للجميع اخوة ومساواة من غير تفريق ، لان وحدة من غير اكثرية أساسية سابقة يقوم عليها البناء السياسي وتلتفّ حولها الاقليات مع احتفاظها بخصائصها هي وحدة الاحلام ، ويعمل القبط اليوم وهم من سميم النصارى مع اخوانهم المسلمين لرفعة شأن مصر اعمالاً تسجل بمداد الفخر وهي درس بليغ يجب ان يتلى على مسمع من شغلتهم السفاسف القروسطية والتعصبات البالية عن انقاذ بلادهم من مراشف المستثمرين وبراثن المستعمرين

(سادساً) : اشتراك في المصلحة الاقتصادية وتماثل في المهن والحرف وما ينتظر لها من ثمرات

(سابعاً) : «اشتراك في تقاليد عامة وفي ذكريات من آلام مرّت وانتصارات تمت وهي تبدو في الاغاني والاساطير والاسماء الغالية لشخصيات عظيمة تتجلى فيها مبزات الامة ومثلها العليا وكذلك في اسماء الاماكن المقدسة حيث الذكرى الوطنية العامة مدفونة في كعبة يحج اليها القوم» وقد قال الاستاذ (رمزي ميور) عن هذا العامل انهُ اقوى العوامل التي تمسك الافراد امة وانهُ لا يمكن الاستغناء عنهُ ، مما يدلّ على انهُ يرى الوطنية كما يراها سائر الكتّاب المحققين شعوراً داخليًّا وفيضاً معنويًّا وهذا ما سنزيده ايضاحاً في المقال الآتي

نكبة الاقتصاد الزراعي المصري

ازمة وسائل النقل

لترفيق البارمي

اجمع الاقتصاديون في العالم كله على ان الازمة التي تعانيها جميع الامم هي ازمة شبع لا ازمة جوع وقد جمعت من المتناقضات ما تشمئز منهُ النفس البشرية . فالقمح يتلف في استراليا وكندا واميركا الشمالية. ومع ذلك يقدر عدد العاطلين والاسر المرتبطة بهم بنحو خمس الجنس البشري على الاقل وجميع هؤلاء العاطلين في حاجة الى القوت الضروري . وتهلك اميركا وبلاد الكندناف الخنازير وغيرها من حيوانات اللحوم لكي تصون سعر اللحم في السوق مع ان عشرات الملايين من الفقراء والعاطلين لا يجدون الخبز فضلاً عن اللحم . وتبادر جميع البلاد الزراعية الى تحديد الانتاج من القمح والسكر والقطن ولو تركت الاراضي بوراً مع ان ابناء الانسانية الفقراء الذين يعدون بمئات الملايين يحتاجون الى الطعام والملابس ولكنهم لا يجدون سبيلاً الى الحصول عليها

على ان هذه الخدمة العظمى التي تؤديها الدول المنظمة الثروة لارباب رؤوس الاموال لا يمكن ان تدوم طويلاً لان ناموس الاقتصاد الطبيعي لا بدَّ ان يفعل فعله فيتطور الزمن وتتبدل الاحوال والآراء ويسير الاصلاح سيره شيئاً فشيئاً . ونحن نشهد هذا السير الآن وان كان بطيئاً فالامم التي تنتبه لهُ وتبادر الى تكييف حياتها الاقتصاديه تكييفاً منطبقاً عليهِ تستطيع ان تنجو بنفسها من حكم الطبيعة القاسي وتجاري الامم الاخرى في مضمارها الجديد

***

وفي طليعة الحقائق التي ينبئنا بها سير العالم الاقتصادي الحالي هبوط اثمان الحاصلات الزراعية وزوال اثمان المصنوعات في اثرها . فقد ارتقى العلم في هذا العصر ارتقاء شمل الانتاج الزراعي من جميع نواحيه كما شمل كل شيء آخر ، فأصبحت آلة صغيرة لا يزيد ثمنها على بضع مئات من الجنيهات قادرة على انتاج محصول لم يكن ينتجه من قبل سوى مئات من الايدي العاملة . وتقدمت وسائل النقل وتنوعت فهبطت الاجور وترتب على ذلك كثرة الانتاج وترتب على كثرة الانتاج هبوط الاسعار فضعفت قوة الشراء في البلدان الزراعية . ولما كانت هذه البلدان تستهلك الجانب الاعظم من مصنوعات المعامل فان هذه المصنوعات لم تجد اسواقاً لاستهلاكها لان ثمنها اعلى من القدرة العامة

على الشراء ولم يكن في وسع المعامل تخفيض الاجور تخفيضاً يذكر لان العمال منظمون ومستعدون للاضراب عند تخفيض اجورهم . ومن هنا نشأت الازمة الصناعية واستفحلت البطالة واستطاع بلد كاليابان رخصت فيه أجرة العامل ان ينتهز هذه الفرصة ويغمر اسواق العالم بمصنوعاته . ويضيف الى رخص اجرة العامل اتقان التنظيم الصناعي وتخفيض سعر العملة

فاليابان في مقدمة الدول التي استطاعت تكييف الانتاج وفقاً لحاجة الزمن ولذلك لا ترى فيها من الازمة ما تراه في غيرها . فالازمة تعظم او تضعف بقدر ما تنتبه الامة الى تكييف احوالها ومراعاة التطور الاقتصادي الجديد في العالم

***

اما مصر فقد تكون في مؤخرة الامم المنتجة التي تنتبه الى هذه الحقائق اذ ما زالت تكاليف الانتاج فيها كما كانت قبل الازمة . ولو لم تخفف الحكومة وطأة هذه التكاليف بتخفيض ضريبة القطن وبمنح الاعانات لتصدير القمح والفول والارز وبتسهيل التكليف الزراعي وبتخفيف بعض الضرائب لاصيب هذا القطر بكارثة كبرى

ولكن جميع هذه التدابير ليست علاجاً بل مسكناً وقتياً من ألم الازمة . اذ ما زالت تكاليف الانتاج موازية لثمن المحصول . فالقطن لا يباع الآن بربح يذكر . والقمح لا يمكن ان يبلغ سعره الحالي لولا الرسوم الجركية الفادحة المفروضة على القمح الاجنبي . فالربح منه ليس ربحاً اقتصادياً بل عبارة عن مبلغ تأخذه الحكومة قسراً من جيوب جميع السكان في مصر وتمنحه لزراع القمح الذين لا يستطيعون ان ينتجوه ويبيعوه بالسعر الذي يباع به قمح البلدان الاخرى . ولولا اعانات التصدير الكبيرة التي انفقت على الفول والارز لما كان من الممكن اصدار شيء منهما ولهبط سعرهما الى اقل من تكاليف انتاجه الحالية كما رأيناه ذلك فعلاً في وقت من الاوقات

فالخطة الوحيدة التي يجب اتباعها لجعل الاقتصاد الزراعي المصري عملاً منتجاً رابحاً بذاته هي تخفيض تكاليف الانتاج وزيادة غلة الفدان . واود ان اقصر كلامي في هذا المقال على الشق الاول لانه في نظري من المهام التي يسهل الاضطلاع بها في الحال بدون حاجة الى عناء كبير او نفقات كثيرة

***

وفي مقدمة تكاليف الانتاج اجرة اليد العاملة واثمان البذور والسماد والضرائب واجور النقل . اما الاولى والثانية فلا سبيل الى تخفيضهما تخفيضاً يذكر لانهما بالفتان ادنى الحدود . واما الضرائب فقد خفض جانب منها واستعاض الزراع عن جانب آخر باعانات التصدير وبمنح السنوية . على

انها مازالت لعظم من الحد الذي تتحمله حالة الانتاج الزراعي الحاضرة فلا بد للحكومة طعلاً او آجلاً من ان تفكر في تخفيضها الى المستوى الذي تقتضيه سلامة الاقتصاد الاهلي . وأما اجور النقل فهي التي تستحق العناية العظمى الآن ويتوقف عليها جانب كبير من التيسير الذي يسمح للاقتصاد الزراعي بأن يكون رابحاً

واعظم وسائط النقل في مصر هي السكك الحديدية فلو رجعنا الى تعريفاتها المختلفة وجدنا انها اغلى السكك الحديدية اجوراً في العالم مع انها لا تدفع ضريبة ايراد ولا رسوماً محلية ولا شيئاً مما يحد من ارباحها . ويتقاضى موظفوها على اختلاف درجاتهم مرتبات تزيد اضعافاً على امثالها في السكك الحديدية الاخرى في العالم . على ان اجور النقل عدلت فيها قليلاً في العهد الاخير ولكنه لم يكن التعديل الكافي الذي تقتضيه مصلحة الانتاج الزراعي . ويكفي ان نعلم الآن ان اجرة نقل قنطار من البصل من الوجه القبلي الى الاسكندرية تزيد كثيراً على ثمنه . وأجرة نقل شحنة كاملة من البطيخ من مكان يبعد ثلاث ساعات عن القاهرة الى اسواق هذه المدينة تزيد على ثمن الشحنة زيادة كبيرة فكأن الزارع يزرع وينتج ويعمل طول السنة لكي يدفع ضعف ثمن محصوله اجرة نقل

***

ومن الغريب ان لدينا في مصر وسائل نقل رخيصة جداً ولكننا نهمل امرها ونحاربها بكل قوانا . فالنيل يتخلل بفروعه وترعه انحاء القطر جميعها . وفي الامكان تعزيز الملاحة النهرية تعزيزاً يسمح بنقل المحاصيل المصرية بين المدن المختلفة وبين الحقول والموانئ بأجور تقل عن ربع الاجور الحالية بالسكك الحديدية ومع ذلك تضع الحكومة جميع العقبات الممكنة في سبيل النقل النهري ورائدها في ذلك منعه من منافسة السكك الحديدية مع ان الخطة المثلى هي ان تعمل على انزال تكاليف النقل بالسكك الحديدية الى مستوى اجور النقل المائي او ما يقرب من مستواها لا على رفع هذه الى مستوى تلك

وما يلاقيه النقل المائي من العرقيل تلاقيه السيارات . فالقطر المصري محروم من الطرق المعبدة التي لم تعد اقل المستعمرات شأناً في العالم خالية منها . ومن العار ان يوجد في بلد ناهض كمصر طريق سيء بين مدينتين كبيرتين كطريق القاهرة والسويس . ومتى خرج المرء من المدن الكبيرة فانه لا يكاد يجد طريقاً عصرية للسيارات . ولا نظن ان قلة المال هي التي تدفع الحكومة الى اهمال الطرق . ولا نجد تعليلاً لهذا الاهمال سوى الحرص على ان لا تنافس السيارات السكك الحديدية

ومن جملة التدابير التي اتخذتها الحكومة لحماية السكك الحديدية من المنافسة زيادة الرسوم الجركية على السيارات اضعافاً ورفع الرسم الجركي المفروض على البنزين من نحو ١٤٠ قرشاً في سنة

١٩٣٠ الى ١٢ جنيهاً في سنة ١٩٣٢ . وما زال هذا الرسم كما هو حتى الآن . وأصدرت الحكومة اخيراً ضريبة السيارات . فكان نصيب السيارات الخاصة بالنقل منها فاحشاً جداً اذ قد حصرت استعمال سيارة النقل الكبيرة في مديرية او محافظة واحدة وكلما امتدت الى مديرية او محافظة اخرى زاد عليها الرسم . ثم انه الرسم جعل وفقاً للوزن فهو ١٥ مليماً عن كل كيلو من الوزن الاجمالي لسيارة النقل على ان لا يقل مجموع الرسم عن ١٥ جنيهاً ولا تستعمل السيارة الا في مديرية او محافظة واحدة . فاذا استعملت في مديريتين زاد الرسم الى ٢٠ مليماً على الكيلو الواحد . والحد الادنى الى ١٥ جنيهاً . واذا استعملت في جميع انحاء القطر زاد الرسم الى ٢٥ مليماً على الكيلو الواحد . وقد احتفظت الحكومة لنفسها في قانون هذه الضريبة بالحق في زيادتها حتى ٣٥ في المائة ومعنى ذلك انها اذا لم تجد الضريبة كافية لمنع السيارات من منافسة السكك الحديدية فانها تظل تزيد الضريبة الى ان تقضي على المنافسة

***

قد يقال ان الحكومات الاوربية تجري على مثل هذه الخطة لمنع السيارات من منافسة السكك الحديدية في النقل ولكن الفرق بين ما تفعله نحن وما يفعلونه هم هو انهم يتوخون الانصاف في الفرص وفي المعاملة لا حماية احد الفريقين على حساب الآخر . فالسكك الحديدية في انكلترا مثلاً تدفع ضريبة ايراد فاحشة وتدفع رسوماً محلية عديدة فلا تستطيع وهي تتحمل هذه الاعباء ان تقوى على المنافسة ولذلك تضع الحكومة من الاعباء على السيارات ما يقيم ميزان العدالة بين الفريقين فتتساوى الفرص وتكون الغلبة لمن يقيم الدليل على انهُ اقدر من الآخر على خدمة الجمهور . اما في مصر فالسكك الحديدية تتمتع بجميع المزايا ولا تدفع للحكومة شيئاً سوى فائدة قدرها ٤ في المائة من رأس المال ومع ذلك لم تزد ارباحها في السنة الماضية على ٢ في المائة بعد دفع فائدة رأس المال . فلو انها كانت تدفع ضريبة ايراد لاصيبت بخسائر فاحشة . ثم لو انها كانت تجدد خطوطها وأدواتها المحركة والمتحركة لقلنا انها تنفق جانباً من دخلها على تحسين حالتها . ولكن السكك الحديدية المصرية كما يؤخذ من التقارير الرسمية اسوأ حالاً من جميع السكك الحديدية في العالم . فالمدير العام يقول في مذكرة كتبها في يناير الماضي ان جميع الخطوط تحتاج الى تقوية وان كثيراً من المحطات ليس فيها ارصفة للبضاعة وليست مربوطة بعضها ببعض بإشارات . وكثير من ارصفة التخزين قصيرة لا تستوعب العدد اللازم من عربات البضاعة وينطاير الغبار على الركاب على جميع الخطوط . ويخشى من الحالة التي وصلت اليها القاطرات والمركبات على سلامة الجمهور

فالسكك الحديدية المصرية في حاجة الى اصلاح جوهري يقلب نظامها الاساسي رأساً على عقب وينزل اجور النقل الى المستوى الذي يتفق مع مصلحة الانتاج وقدرة الجمهور على الشراء وهذه

هي الوسيلة الوحيدة التي تسمح للاقتصاد الزراعي الى حد كبير بان يكون رابحاً وتكفل منع منافسة السيارات للسكك الحديدية

***

وقد لا نجد مناصاً من التفكير في توحيد وسائط النقل في القطر المصري فيكون مشتركاً بين السفن النهرية والسيارات والسكك الحديدية لكي يمكن تخفيض الاجور الى اقل حد يتفق مع مصلحة الانتاج . وقد وجدت وسائط النقل في العالم لخدمة الانتاج ولاسيما متى كانت ملكاً للحكومة ونحن نثق بان المدير العام للسكك الحديدية المصرية يعرف هذه الحقائق حق المعرفة فان لم نره يعمل بها الاَّ ضمن حدود ليست بذات شأن كبير فقد تكون يده مغلولة عن العمل

***

بقي القطر الآخر من وسائط النقل وهو النقل البحري اي ايصال المحصولات المصرية الى اسواق الاستهلاك الخارجية . وهو لا يقل ارهاقاً للمحاصيل عن النقل بالسكك الحديدية . ومن اهم المحصولات المصرية التي تنقل الى الخارج القطن والبصل والبيض والارز . وجميع السفن التي تنقلها اجنبية . والاجور فاحشة في جميع الحالات تزيد على ضعف اجور نقل البضائع التي ترد الى مصر من الخارج في السفن ذاتها . ويحدث عند ابتداء كل موسم ان يتآمر ارباب السفن على المحصول المصري ويحددوا سعراً فاحشاً لنقله فلا يجد التجار مناصاً من دفع هذه الاجرة . ومن المقرر انهم يضيفونها الى التكاليف ويحسبون حساب السعر في سوق الاستهلاك ويحددون الثمن الذي يشترون به المحصول على هذا الاساس فلا يبقى للزارع المصري من ثمن محصوله ما يكفي لتسديد نفقات انتاجه . ولولا اعانة التصدير لاصيب بخسارة محققة . وترهق القطن طائفة كبيرة من التكاليف والنفقات الاضافية بعد خروجه من الحقل . وقد حسب صاحب السعادة احمد عبد الوهاب باشا وكيل وزارة المالية هذه التكاليف في مذكرته عن السياسة القطنية وتتبعها واحدة فواحدة فوجد ان القنطار الواحد من القطن يصيبه ١١٠ قروش ابتداء من خروجه من الحقل حتى يصل الى ليفربول ، فهل يربح الزارع نصف هذا المبلغ من قنطار من القطن ؟

***

والحل الوحيد لمشكلة النقل البحري هو ان يكون لمصر اسطول تجاري ينقل محاصيله الى الخارج باجور معقولة . وقد بدأنا نرى نواة هذا الاسطول تتكوَّن . فعسى ان تحقق آمال مصر وتؤدي للاقتصاد الزراعي المصري الخدمة التي يحتاج اليها الآن كل الاحتياج للمحافظة على سلامته ولجعله قادراً على المنافسة في اسواق العالم